

مشيناها خطى (2)

محمد المهندس

السبت، 20 سبتمبر 2014

لم تخل السيرة الذاتية للدكتور رؤوف عباس التي كتبها تحت عنوان "مشيناها خطى" من دلالات وإشارات لأوضاع ما زالت قائمة في عصرنا الراهن.. أوضاع كان لها دور كبير في تخلف الدولة المصرية وفسادها وسوء أحوالها الذي يتسارع بشكل هائل مع مرور الزمن؛ حتى صرنا في ذيل دول العالم في التنمية والشفافية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان وغيرها.

(1)

ما يُنتظر دوماً من الجامعات بمؤسساتها وأساتذتها وطلابها أن تكون قاطرة لأي نهضة علمية أو اقتصادية لأي بلد نام مثل مصر؛ إلا أن الجامعات المصرية بعد يوليو 1952 صارت مرتعاً - مثل غيرها من مؤسسات الدولة - للفساد والمحسوبية والصراعات وتصفية الحسابات على حساب التعليم بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص.

يتضح من خطى الدكتور رؤوف عباس مدى التدهور المتسارع الذي أصاب الجامعات المصرية منذ أن كان صاحبنا طالباً في آداب عين شمس إلى أن صار أستاذاً في آداب القاهرة.

ظهرت أولى إشارات الفساد الجامعي في الطريقة التي أدت إلى تعيين صاحبنا معيداً في الجامعة؛ فقد "نشر إعلان بالصحف عن شغل وظيفة معيد تاريخ حديث بكلية الآداب جامعة القاهرة نُصِّ على تفصيل من يحمل درجة الماجستير في التخصص"، وظن صاحبنا أن الإعلان عام وأنه الأولى به نظراً لتخصصه؛ إلا أنه فوجئ برد أستاذه "إنت فاكرك الحكاية إيه؟ هي وكالة من غير بواب؟ إزاي تخش إعلان مش بتاعك؟"؛ فرد صاحبنا بقوله البريء: "يا افندم دا إعلان عن وظيفة خالية منشور في الصحف يعني مفتوح لأي مواطن مصري، ولما كنت مواطناً مصرياً، رأيت من حقي أن أتقدم طالما كانت شروطه تنطبق على"، ثم كان الرد الواضح والصريح من الأستاذ: "الإعلان ده نازل لواحد معين، ودخولك معاه يسبب لنا الحرج، ومغيش حل غير أنك تروح بكرة تسحب ورقك!"

اتضح لصاحبنا في النهاية أن الإعلان كان مفصلاً في الحقيقة على شخص سكرتير مدير جامعة الإسكندرية تمهيداً لتعيينه في جامعة القاهرة، ثم نقله بعد ذلك من خلال رئيس جامعة القاهرة إلى جامعة الإسكندرية؛ إلا أن تقدم صاحبنا لشغل الوظيفة أفسد الخطة، ورغم المحاولات الدؤوبة التي سعت لتحقيق الخطة الأصلية إلا أنها باءت بالفشل بسبب أن صاحبنا قد حصل على الماجستير بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، ولأنه حصل كذلك على درجات في مادة التاريخ الحديث أعلى من سكرتير مدير جامعة الإسكندرية الذي فصلت له الوظيفة!

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد الذي سرده صاحب الخطى، ولكنه كان مجرد بداية للأجواء التي عايشها في قسم التاريخ بجامعة القاهرة بعد تعيينه معيداً ثم مدرسا ثم أستاذاً به، وهي الأجواء التي لخصها صاحبنا بقوله:

"كان قسم التاريخ بآداب القاهرة مقسماً إلى شيع وأحزاب، لا علاقة للعلم ومدارسه بها، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصي إن إيجاباً أو سلباً، ولكن البحث العلمي، والمنافسة في مجاله، كانت بعداً غائباً في ذلك القسم، أحقاد وإحن وصراعات قديمة بدأت بين جيل الرواد، أورثها كل منهم لتلاميذه الذين أجادوا الزلفي والملق حتى يستطيعون الحياة في ذلك المناخ غير الصحي، فالويل كل الويل لمن يكتشف أستاذه أن له صلة بمعسكر خصمه، كما يحدث في الخصومات السياسية، كان كل طرف يقرب إليه من ينقل أخبار الطرف الآخر، وأجاد بعض هؤلاء لعبة "العميل المزدوج" حتى يضمن مساندة الجميع له بحسابه من أتباعهم، فإذا كُشفت لعبته كان في ذلك نهايته."

نعلم جميعاً أن هذه الأجواء متكررة في أرجاء الجامعات المصرية، كما أنها متسارعة في معدلات السوء، وهي كافية للدلالة على كيف تحولت الجامعة المصرية من منارة مقترضة للعلم في المجتمع إلى مجرد مؤسسة وظيفية في غالب

أدائها تغلب عليها روح مؤسسات دولة يوليو القائمة بالأساس على الوساطة والفساد والدسائس التي تفرضها طبيعة السيطرة الأمنية على كافة أركانها منذ 1952 وحتى الآن.

(2)

تعامل الأقباط في مصر بحساسية مفرطة مع وصول التيار الإسلامي إلى السلطة في مصر؛ حيث تبدى ذلك في انتخابات مجلس الشعب، ثم الرئاسة بعد ذلك، وقد كانت هناك مبررات لهذه الحساسية كثيرها منطقي بسبب الخطاب التكفيري والتهديدي الذي بدأ زاعقا ومفزعا من كثير من متصديري المشهد الإسلامي ما بعد ثورة يناير، وبعضها الآخر مبالغ فيه بسبب الأساطير التي نشرتها بعض الوسائل الإعلامية عن التيار الإسلامي وشكل الدولة التي سيطبقها بعد حكمه.

أدت هذه الحساسية المفرطة إلى أن دافع الأقباط عن دولة يوليو التي عادت بقوة مرة أخرى شكلا ومضمونا بعد انقلاب الثالث من يوليو؛ إلا أن هذا الدفاع يثير سوآلا كبيرا عن مدى تسامح دولة يوليو مع الأقباط، وعن مدى وجود دولة المواطنة تلك التي خشي الأقباط عليها في حال استمرار التيار الإسلامي في موقع السلطة.

تثير خطى الدكتور رؤوف عباس الشجون حول هذه النقطة تحديدا، بل وتوضح أن نظام دولة يوليو لم يكن مؤمنا بدولة قائمة على المواطنة سابقا، ولا أظنه يفعل غير ذلك حالا أو مستقبلا.

حكى صاحبنا عن فكرة طرأت في رأس الرئيس السادات؛ أراد منها أن يحصل الشباب على دورات تثقيفية مكثفة في معهد يسمى بمعهد الدراسات الوطنية، على أن يقوم على التدريس فيه مجموعة مختارة من أساتذة الجامعات وكان صاحبنا من بينهم، وعندما أراد الدكتور رؤوف عباس أن يضع اسمي الدكتور "يونان لبيب رزق" و"إسحق عبيد تاوضروس" بصفتها أستاذين مرموقين في تخصصهما التاريخي؛ إلا أنه قد تم رفض قبولهما للتدريس، وعندما أصر صاحبنا وأستاذه على الإبقاء على الاسمين توقف الاتصال بهما، بل وتوقفت الفكرة ذاتها لمدة 6 أشهر إلى أن تم تنفيذها على يد عناصر أخرى لا تستجيب لتوجهات الدولة التي تمنع أستاذين قبطيين كفوئين من تأهيل شبابها وتثقيفهم!

كان هذا موقفاً دالاً، أما الموقف الآخر فقد ذكره صاحب الخطى الذي كان مكلفا بوضع امتحان التاريخ للثانوية العامة ما بين الفترة 1982 – 1987، ولكنه اعتذر بعد ذلك بسبب ظروف خاصة؛ إلى أن اتصل به ذات مرة عام 1992 مستشار "المواد الاجتماعية" في وزارة التربية والتعليم للقيام بذات المهمة إلا أنه اعتذر بسبب انشغاله، وأمام إصرار المستشار على ترشيح أستاذ آخر لمهمة وضع الامتحان؛ "فاقترح على الفور اسم يونان لبيب رزق، فضحك الرجل على الطرف الآخر من الخط وقال: هو سيادتكم مش عارف ان الأمن مانع أهل الذمة من وضع الامتحانات؟"، وبعد تفكير في الأمر وتقليب نواحيه استقر صاحبنا على كتابة مقال في جريدة الأهرام عما حدث؛ إلا أنها امتنعت عن نشره، ثم تطورت الأمور بعد نشر المقال في جريدة الأهالي، ولم يعالج الأمر بالطبع، ولكن تم التعامل معه بمنطق نفي الأمر برمته بدلا من معالجة خلل التعليمات الأمنية التي تمنع قبطيا متميزا من القيام بمهمة لا علاقة لها بالدين من قريب أو من بعيد.

هكذا كانت دولة يوليو بنسخها الثلاث القديمة ونسختها الرابعة الجديدة؛ فالأقباط يعانون تمييزا حقيقيا (كما غيرهم ممن هم خارج إطار أصحاب المصالح الملتفتين حول تلك الدولة التي قامت على التمييز والمحسوبية والسيطرة الأمنية)، ويستطيع أن يدلل على ذلك أي شخص في مراجعته لتعيينات تلك الدولة في مناصبها العليا في العهود السابقة أو العهد الحالي.

(3)

ربما كانت هناك نقاط أخرى تستحق الإشارة إليها والاستفادة منها مثل طريقة حصول جيهان السادات على درجة الدكتوراة من جامعة القاهرة، ومهازل البيع المقنن لدرجات الماجستير والدكتوراة للأثرياء الخليجيين، والمقارنة بين أحوال مصر وأحوال اليابان التي عاش فيها صاحب الخطى فترة من الزمن باحثا وأستاذا زائرا، وغير ذلك من الأمور؛ إلا أن المقال سيطول بشكل قد لا يشجع على قراءته.

ما يهمني في نهاية قراءتي لسيرة الدكتور رؤوف عباس التي كتبها في كتاب "مشينا خطى" أن هناك ظلالة كثيفة وحزينة تحوم حول مستقبل مصر إن بقي حال دولتها على نفس المنوال وفي ذات المسار.

<http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/201-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3/359453-%D9%85%D8%B4%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D8%AE%D8%B7%D9%89-2>